جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٣٠٨)

الحاجة إلى استراتيجيات وأساليب جديدة للتنمية لحل مشاكل العمالة وانخفاض الدخل فى القطاعات الزراعية فى الدول النامية

اعداد

دكتور/اسماعيل عرمان

نوفمبر ١٩٨١

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب ريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

الحاجة الى استراتيجيات وأساليب جديدة للتنمية لحل مشاكل العمالة وانخفاض الدخل فى القطاعات الزراعية فى الدول النامية

*****

دكتور • اسماعيل محمد عرسان

خبير التنمية الاقتصادية وتخطيط القوى العاملة

بوزارة القوى العاملة والتدريب فى مصر

والاستاذ المساعد للاقتصاد بكلية الزراعة جامعة الموصل

=/=/=/=/=/=/=/=/=

١ : مقدمة :

لم تعطى الدراسات الاقتصادية ـ حتى أوائل الستينات ـ أى أهمية للدراسات الخاصة بالقوى العاملة ، بسبب الاعتقاد السائد بأنه فى الدول النامية تكون انتاجية العمالة فى القطاع الزراعى مساوية للصفر أو حول قيمة الصفر ، وذلك لوجود فائض من القوى العاملة فى صور عديدة من البطالة ، ويمكن اعتبار هذه البطالة كمورد ، تحصل منه باقى القطاعات غير الزراعية على احتياجاتها من القوى العاملة بأجور تساوى حد الكفاف ، وأن هذه العمالة لا تحتاج الى أية جهود أو تدريب لرفع كفاءتها الانتاجية لأنها سوف تشغل وظائف لاتحتاج الى مهارات خاصة فى هذه القطاعات

ولكن بعد الستينات بدأ الاهتمام بالدراسات الخاصة بتخطيط القوى العاملة ، وتفاوتت هذه الاهتمامات فى طرقها وأساليبها ، كذلك مرت هذه الدراسات بمراحل عديدة . عموما يمكن تقسيم هذه الأساليب والمدارس الى خمس مجاميع :

(١) المجموعة الأولى ، اهتمت بدراسة جانب الطلب على القوى العاملة بمعالجة مشاكل القوى العاملة فى الدول النامية عن طريق موازنة مشاكل السكان والاستهلاك وعن طريق موازنة الأسعار .

(٢) المجموعة الثانية ، اهتمت بدراسة جانب العرض للقوى العاملة فقط - وقد اهتمت هذه المدرسة بمعالجة مشاكل العمالة عن طريق اعادة توزيع العمالة واختيار المهن .

(٣) المجموعة الثالثة ، اهتمت بدراسة امكانية تغير المستوى التكنولوجى والعمل على امتصاص البطالة المقنعة .

(٤) المجموعة الرابعة ، اهتمت بدراسة كلا من جانب الطلب والعرض على القوى العاملة بهدف اعادة استغلالها بطريقة تؤدى الى زيادة الانتاج .

(٥) المجموعة الخامسة ، وهذه استكملت ما بدأته المجموعة أو المدرسة الرابعة باد ماج كل من العرض والطلب وربطهم بالمستوى التكنولوجى ، وركزت هذه المدرسة أساليبها فى معالجة مشاكل العمالة عن طريق تحويل قلب الاقتصاد لهذه الدول من الاعتماد على الزراعة الى الصناعة والاعتماد على الصناعة كدعامة أساسية للدخل القومى والعمالة .

وبالرغم من أن هذه الدراسات والتى يطلق عليهـــــــــــا

[1]Neo-Classical Surplus Labour Theory and Strategy

قد اهتمت بدراسة كلا من جانبى العرض والطلب ومحاولة الموازنة كأسلـــوب لحل كل من مشاكل البطالة وانخفاض العمالة والدخل فى الدول النامية ، الا أن التقييم لهذه الاستراتيجيات التى طبقت فى عديد من الدول قد ثبت فشلها كأسلوب لحل مشكلة البطالة فى هذه الدول لاعتماد هذه الاستراتيجيات والنظرية على فرضيه أن فى هذه الدول توجد العمالة فى القطاع الزراعى فى صورة بطالة مقنعة دائمة • هذه البطالة - التى يفترض أن انتاجيتها الحديـــــة مساوية للصفر - يمكن أن تنقل من الزراعة للعمل فى القطاعات الغير زراعية بدون أن يتأثر مستوى الانتاج فى القطاع الزراعى ، بل ان نقل هذه العمالة - والـتى يمكن أن تعتبر كمورد ولا يغضب للعمالة - للقطاعات الغير زراعية ستـــؤدى الى زيادة انتاجية قطاع الزراعة وعمالة قطاع الزراعـــة •

هذا الفشل أظهر مدى الحاجة الى دراسة امكانية ايجاد استراتيجيات جديدة تلائم الظروف المتاحة للدول النامية • هذه الحاجة الى أساليـــب جديدة جعلت هدف هذا البحث أولا تبيان لماذا فشلت هذه الاستراتيجيات والأساليب عندما طبقت فى بعض الدول النامية ، ثانيا تقديم استراتيجيـــة يعتقد انه اذا ما طبقت فى بعض الدول النامية قد تؤدى الى حل مشكلـــة العمالة وانخفاض الدخل فى هذه الدول •

---

1. Lewis, A.(1952) pp. 400-49; Ranis&Fei(1963) pp. 533-40; Arman,I.(1976) pp.78-102; Meier(1971) pp.62-158; Fei and Ranis(1966) pp. 3-149 and Alen,R.(1967) pp.113-235.

٢ : تقييم لسياسات واستراتيجيات تحويل قلب اقتصاد الدول النامية من الزراعة الى الصناعة لحل مشاكل العمالة :

لاظهار عدم ملاءمة سياسة تحويل قلب الاقتصاد للدول النامية من الزراعة للصناعة ، يجب أن نشرح هذه الاستراتيجيات والنظريات . سنستخدم فى هذا الشرح النموذج الخاص بكلا من آرثور لويس (١٩٥٢) ورينس وفى (١٩٦٣) وعرمان (١٩٧٦)[1] .

بدراسة الرسم رقم (١) والذى يوضح مجتمع نامى عماده الاقتصاد الزراعى وفقا لنظرية neo-classical surplus labor نجد أن مساحة الرقعة الأرضية فى معظم الدول النامية تكون اما محدودة أو غير مستغلة والجزء المستغل يتمثل فى الرسم بالجزء (OT) ويحتاج هذا الجزء من الارض المستغلة الى عمالة حجمها (OA) هذه العمالة (OA) انتاجيتها عبارة عن (TPP_o) . من ثم فان أى اضافة من العمالة لا تنعكس فى زيادة حجم الانتاج Total Physical Producrivity (T P P)

فكل مازاد عن (OA) والتى انتاجيتها (TPP_o) ، ماهو الا عمالة زائدة أو بطالة مقنعة surplus labour ، ولكن اذا أضيفت وحدات جديدة الى الاراضى المستغلة - أى زيادة مساحة الرقعة المستغلة عن الجزء (OT) - فان حجم العمالة المستخدمة فى هذه الحالة ستكون أكبر من (OA) كما أن انتاجية العمالة فى هذه الحالة ستكون (TPP_1) . وحيث

---

1. Lewis, A.(1952); Ranis and Fei(1963): Fei and Ranis(1966) and Arman, I.(1976).

Diagram : The Agrarian Economy

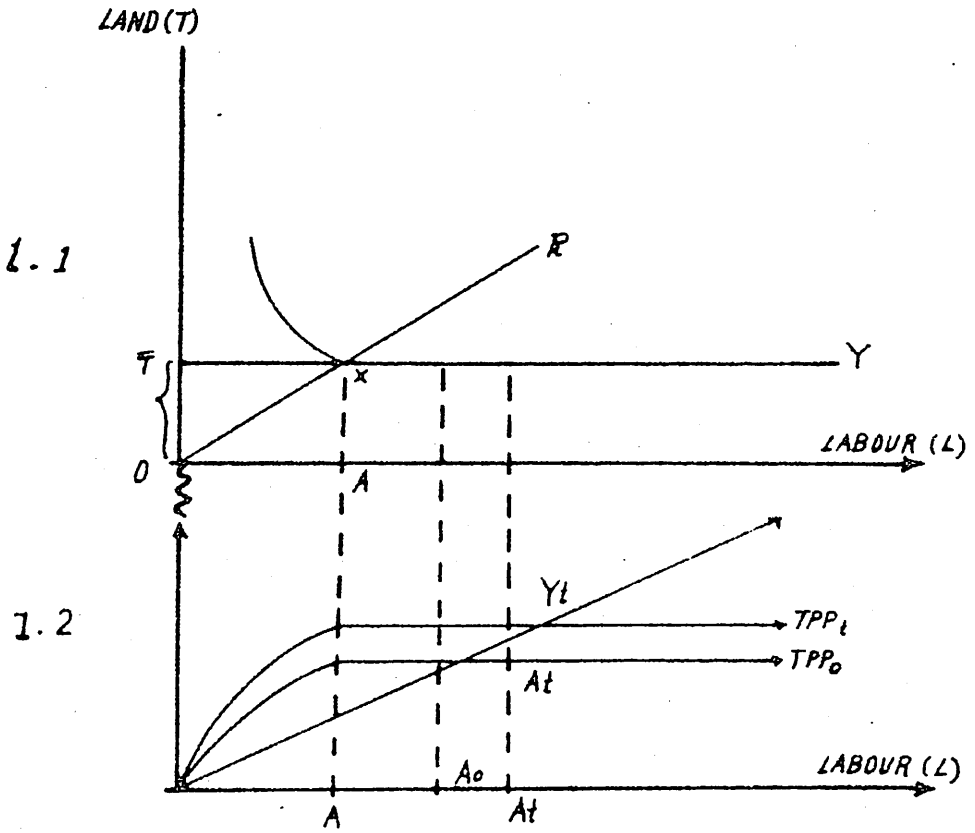

Source : Meier (A71),

أن مساحة الرقعة الأرضية التى يمكن استغلالها فى معظم الدول النامية محدودة أى بمعنى آخر ثابتة ، فان زيادة الانتاج لا تتأتى الا عن طريق استخدام الأساليب الفنية المتقدمة التى تمكن من ارتفاع انتاجية الأرض الزراعية من (TPP_0) الى (TPP_1) . وحيث أن الاساليب المتقدمة لا تتوفر فى معظم الحالات ، لذلك نجد انه فى هذه المجتمعات فان حجم العمالة الموجودة فى القطاع الزراعى والتى تزيد عن (OA) هى عبارة عن بطالة مقنعة انتاجيتها تعادل الصفر أو ما يساوى الصفر - لذلك فمن أجل رفع انتاجية هذه العمالة يجب أن ترفع من قطاع الزراعة حتى تتحقق العمالة الكاملة فى القطاع الزراعى . أما عن العمالة التى سترفع من الزراعة فانها ستوجه الى القطاعات الغير زراعية بنفس الأجر الذى كانوا يتقاضونه فى القطاع الزراعى وهو ما يعبر عنه بأجر الكفاف subsistance wage level وذلك لأنه فى حالة وجود البطالة المقنعة فانه لا وجود لأجر حقيقى مساوى للانتاج . كيف يمكن تحويل العمالة الزائدة من الزراعة الى الصناعة ، هذا ما تفسر النظرية الاستراتيجيات النيوكلاسيكية لفلسفة العمالة .

تعتمد هذه النظرية والاستراتيجيات الخاصة بفلسفة العمالة - والتى طبقت فى كثير من الدول النامية - على أساس تواجد قطاعين ، الأول تقليدى وهو القطاع الزراعى ويتصف بوجود فائض من العمالة ، والثانى قطاع متقدم ولكنه بدائى موجه توجيها تجاريا ومتصل بالسوق المحلى والعالمى ، ويعتبر موردا لهذه الدول للحصول على العملات الأجنبية . القطاعين متداخلين معا ليكونا الاقتصاد القومى لهذه الدول ، ولكن يغلب على الاقتصاد القومى لهذه الدول

الاعتماد على القطاع الزراعى التقليدى فى تكوين أكبر نسبة من الدخل وكمصدر للعمالة فى هذه الـــــدول •

— فى سبيل تحقيق التنمية أو التقدم Development توكد استراتيجية ونظرية فائض العمالة بأن يجب التحول التدريجى مـــــن الاعتماد على الزراعة كدعامة أساسية للاقتصاد الى الاعتماد على الصناعـــــة على أن يصاحب هذا التحول تحويل فائض العمالة فى القطاع التقليـــــدى (أى الزراعى) الى قطاع الصناعة • نتيجة لهذا التحول فان انتاجيـــــة قطاع الزراعةسترداد • وبالتالى ستتمكن الدولة من مواجهة احتياجاتها مـــــن المواد الأولية والغذائية التى كانت تستهلك من قبيل العمالة الزائدة بالقطـــاع التقليدى • أيضا نتيجة لتوفير العمالة اللازمة لقطاع الصناعة سينمو القطـــاع الصناعى ليقدم مزيدا من فرص العمل للعمالة الزراعية الزائدة التى كانـــــت انتاجيتها الحدية صفر والتى ستقبل العمل فى الصناعة بأجر يســـــــاوى حـــد الكفـــــاف •

لشرح هذا التحول فى الاقتصاد وفقا للنظرية سنستخدم الرســـــم رقم (٢) للتوضيح • يتكون الرسم رقم (٢) من ثلاثة أجزاء • المنحنى (٢.١) يشرح الوضع فى القطاع الصناعى • المنحنى الثانى والثالـــــث (٢.٢) و (٢.٣)يشرح الوضع فى القطاع الزراعى • المنحنيـــــات الثلاثة مصفوفة صفا واحدا وتشترك فى محور رأسى واحد وتقع على مستويـــــات مختلفة من المحاور الأفقية وان أية نقطة على أى مستوى من المستويات الثلاثـــة تمثل نفس النقطة على المستويات الأخرى • فمثلا عند النقطة (٢) علـى

Diagram 2: The Agricultural & Industrial Sectors.

2.1

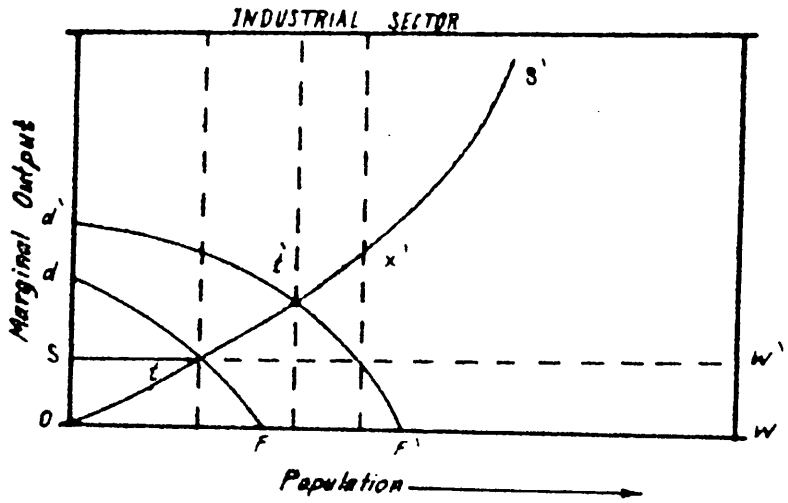

2.2

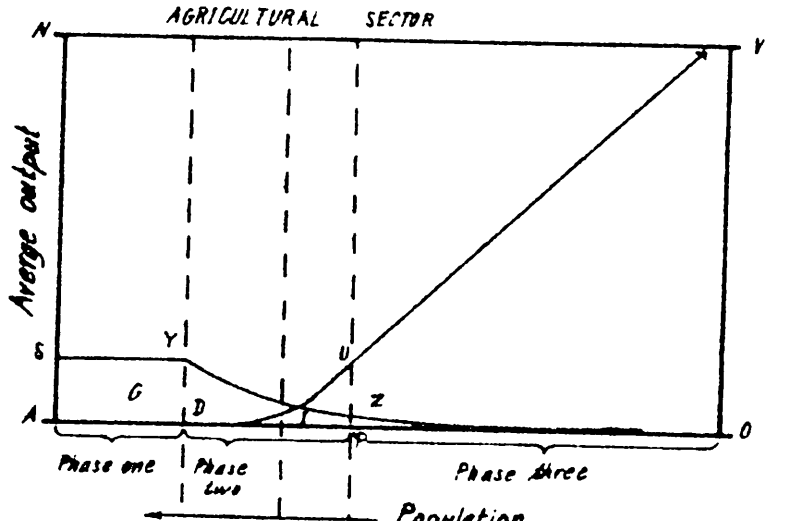

2.3

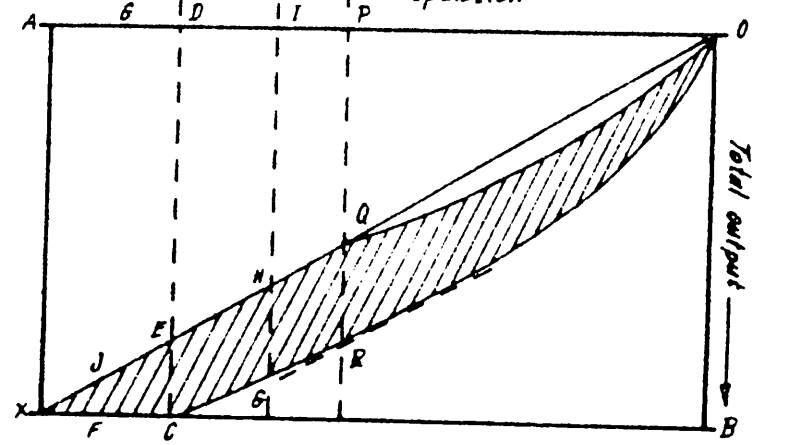

Source : Ranis & Fei (1961)

المحور الافقى من المنحنيات الثلاث ، فان المسافة (OP) تمثل العمالة المستخدمة فى القطاع الزراعـــى .

فى المنحنى الثالث (2.3) ، تقاس القوة العاملة الزراعية المتاحة فى المجتمع الزراعى على المحور الأفقى (OA) وتقرأ الكميـــات من اليمين الى اليسار . كذلك فان الانتاج الزراعى يقاس على المحـــــور الرأسى (OB) ويقرأ من أعلا الى أسفـل .

فى معظم الدول النامية والتى تعتمد على الزراعة كدعامة لاقتصادها نجد أن حجم العمالة فى القطاع الزراعى عبارة عن (OA) وان انتـــاج هذه القوة يتمثل بالمسافـة (AX) . المنحنى (ORCX) يصـف الناتج الكلى الطبيعى للعمالة الزراعية فى القطاع (TPP) . هذا المنحنى له جزء محدب (ORC) يعكس تناقص تدريجى فى الانتاجية الحديـــة للعمال الزراعيين . ثم جزء أفقى (CX) يعكس انتاجية حديـــــة تساوى الصفر . يكون الجزء من العمالة الزراعية الزائدة عن (OD) هـو عبارة عن عمالة زائدة . ووفقا للنظرية النيوكلاسيكية لفائض العمالة ، اذا نقلت هذه العمالة من القطاع الزراعى الى أى قطاع آخر لن يتأثر الانتاج الزراعـــى كذلك تفترض السياسة أن الانتاج الزراعى (AX) للعمالـــة (OA) يستهلك فى قطاع الزراعة . بذلك يكون الأجر السائد فى قطاع الزراعة هـــو عبارة عن ($\frac{OX}{OA}$) أو ما يعادل الميل لـ (OX) . هـــذا الأجر السائد والذى يعادل كلا من ميل (OX) و ($\frac{AX}{OA}$) ، لايتحدد وفقا لسعر السوق أو الطلب على العمالة ، ولكن وفقا للتقاليـــد

(institutions) حيث أن الانتاجية الحدية للعمالة فـــى القطاع تساوى صفـر ٠

فى المنحنى (2.3) تكون (R) هى النقطة الـــتى يتساوى عندها الأجر الحدى (MPP) مع الأجر التقليدى institutional wage حيث المماس (RG) موازى للميل (OX) بالتالى فان (AP) ماهى الا بطالة مقنعة حيث أن بعد نقطة (P) يكون أى انتاج مساويـــا لقيمة تقل عن الناتج الحدى (MPP) ٠ خط الانتاجية الحديـــــة ممثل فى المنحنى الثانى (2.2) بـــ (ADUV) ويكون الانتـــاج فى المرحلة الأولى أى (AD) مساويا الصفر ، وفى المرحلة الثانية (DU) مساويالقيمة تقل عن الانتاجية الحدية للعمالة (MPP) وفى المرحلـــة الثالثة (UV) اكبر من الصفـر ٠

وفقا لنظرية فائض العمالة ، تنمية القطاع الصناعى سيؤدى الى زيـادة الناتج الكلى والحدى للعمالة فى قطاع الصناعة ٠ لبيان كيفية ذلك ، سنستعيـن بالمنحنى (2.1)الذى يقيس مستوى التوظف فى القطاع الصناعى على المحـور الأفقى (OW) ويقيس مستوى الانتاجية الحدية للعمالة (MPP) على المحور الرأسى ٠ المنحنى (Stt'S') يحدد مستوى العمالة الكاملـــة فى القطاع الصناعى والتى تكون عبارة عن (St) والتى انتاجيتها هـــى عبارة عن (dtf) ٠ أى زيادة فى استخدام العمالة عن (St) تعتبر بطالة غير لازمة للقطاع ٠ حيث أن تنمية القطاع الصناعى تعتمد أساســـا على حجم رأس المال المستثمر ، لذلك فان الناتج الحدى للعمالة (MPP)

سيعتمد أيضا على كمية رأس المال المستثمر (وأن زيادة رأس المال المستثمر سيؤدى بالتالى الى زيادة الناتج الحدى (MPP) من (dtf) الى (d't'f')[1].

ولما كانت هذه التنمية ستحتاج الى توظيف وحدات جديدة من العمالة فان المنتجين سيعملون على الحصول على الوحدات المطلوبة من العمالة من قطاع الزراعة نظرا لعدم توفر هذه الوحدات داخل القطاع نفسه . هذه الكمية من وحدات العمالة التى ستمتص من قطاع الزراعة وتمثل فى الرسم بالكمية (DP) والتى انتاجيتها الحدية تعادل الصفر أو قيمة حول الصفر . وهكذا سيحل امتصاص العمالة الزائدة من قطاع الزراعة فى قطاع الصناعة مشكلة فائض العمالة داخل القطاع التقليدى (الرسم 2) .

الاختبار لهذه الاستراتيجية النظرية التى طبقت فى دول كثيرة أظهر عدم تحقيقها للفروض فى عديد من الدول وبالتالى فشلت سياسة تحويل اعتماد الاقتصاد من على الزراعة الى الصناعة فى حل مشاكل العمالة فى الدول النامية (٢) .

يعزى هذا الفشل الى أن معتنقى هذه السياسة قد عالجوا مشكلة فائض العمالة وانخفاض الدخل بطريقة لا تتناسب مع اقتصاديات هذه الدول ولا مع الايدولوجيات المتبعة فى هذه الدول ، بالاضافة الى انهم قد طبقوا الفروض الخاصة بهذه النظرية والاستراتيجية بغض النظر عن المحددات التى تضمن

---

1. Ackley,G.(1961); Hicks(1966); Alen,R.(1967) pp. 113-235; Ranis and Fei(1963) pp.533-40; and Arman I. (1976) pp. 78-102

(٢) Arman,I.(1976); Yudelman(1972); Streeten,P.(1968); and Fei and Ranis(1966).

نجاح أو فشل هذه السياسة فى مثل هذه الدول . الأمر الذى أدى الى صورة عكسية كما حدث فى الهند ومصر وايران وباكستان (١) . فلقد وجد أن معدل الزيادة فى قوة العمالة الكلية فى كل من الهند وباكستان ومصر وايران فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٨ تتراوح بين ٢ر٢ الى ٢ر٨ ٪ فى حين كانت الزيادة السنوية فى فرص العمل فى قطاعات الصناعة والقطاعات الغير زراعية تتراوح بين ٢ر٧ الى ٤ر٥ ٪ .

وهذه الزيادة غير كافية لكى تمتص البطالة الموجودة فى القطاع الزراعى وجد أن نسبة البطالة الى قوة العمل قد أخذت فى الزيادة فى هذه الدول حيث تراوحت بين ٤ الى ٤ر١٩ ٪ فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٨ . كما انه وجد أن العمالة الممتصة من قطاع الزراعة فى الدول الأربع هى DP_1, DP_2, DP_3 بدلا من DP_4 (رسم 4,3,2) يرجع هذا القصور الى عدم امكانية توفير رأس المال اللازم للتحول المطلوب حيث أن قيمة الاستثمارات التى توفرت لهذه الدول لم يكن كافيا لكى يحدث التحول من (dtf) الى (d't'f') ولكن تم فقط احداث تحول المنحنى (dtf) الى ($d'_1t'_1f'_1$) فى حالة الهند و ($d'_2t'_2f'_2$) لحالة مصر و ($d'_3t'_3f'_3$) لحالة باكستان و ($d'_4t'_4f'_4$) لحالة ايران (رسم رقم 3 و 4)

---

(١) لمعرفة مدى فشل هذه السياسة للتطبيق فى الدول النامية فلقد قمنا باختبار فروض النظرية واثرها فى اقتصاديات كل من الهند وباكستان ومصر وايران .

Diagram 1: The Agricultural & Industrial sectors: The Case of Egypt and India

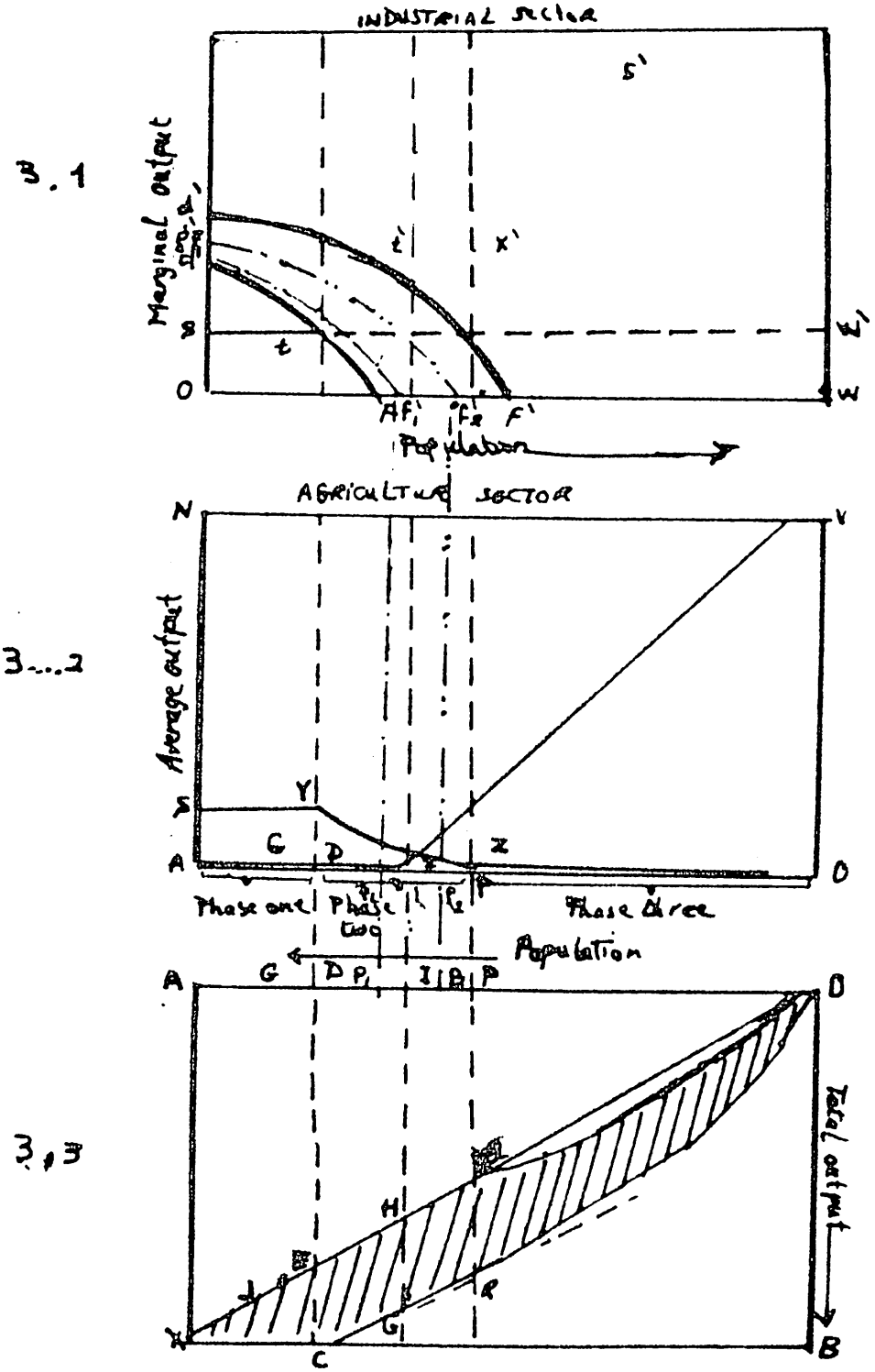

Source: Analysis of data used by the study.

ويرجع ذلك الى ضعف مقدرة الادخار فى هذه الدول نتيجة انخفاض الأجور عن حد الكفاف ومعارضة كثير من الدول المقرضة فى تمويل مشروعات هذه الدول نظرا للسياسات والايدولوجيات المتبعة فى هذه الدول ، وكذلك انخفاض مقدرة هذه الدول فى تكوين رأس المال المطلوب لاحداث هذا التغير بالاضافة الى المشكلة الأساسية لهذه الدول وهى الانفجار السكانى .

اضافة الى عدم امكانية حل مشكلة فائض العمالة فى القطاع التقليدى فلقد أظهرت الدراسة فى الدول الأربع موضع الدراسة أن التطبيق للاستراتيجية والنظرية الخاصة بالتحول من الزراعة الى الصناعة قد أدت الى ظهور نقص فى الانتاج الزراعى مصاحبا زيادة فى الاستهلاك نظرا لتحول بعض العمال المنتجين الى مستهلكين فى هذه الدول ، حيث أن البطالة المقنعة فى القطاع التقليدى بدأت تتزح الى الحضر وزاولت أعمالا غير منتجة حصلت عليها بناء على التسهيلات التى قدمتها الدول الى هذه العمالة مثال ذلك فى مصر وايران كفلت الدولة لكل من أنهى مرحلة التعليم المتوسط أو العالى وظيفة فى القطاع الحكومى أو القطاع العام بغض النظر عن الحاجة لهذه العمالة فى القطاع الغير زراعى مما ترتب عليه نقل البطالة المقنعة من القطاع الزراعى الى القطاعات غير الزراعية أيضا وأصبحت هذه العمالة بعد أن كانت تساهم فى الانتاج ، تستهلك فقط بدون أن تضيف أية زيادة فى الانتاج ، وبالتالى امتصت الزيادة التى حدثت فى انتاج القطاع الزراعى الناتجة من خروج نسبة من البطالة من القطاع وارتفاع الانتاجية الحدية للعمالة الزراعية الباقية [1] .

---

1. Lele,O.(1974) pp.1-10; Meier,G.(1971);Yudelman (1972); and Rostow(1956) pp.25-48.

Diagram 4: The Agricultural & Industrial sectors: The Case of Pakistan & IRAN

4.1

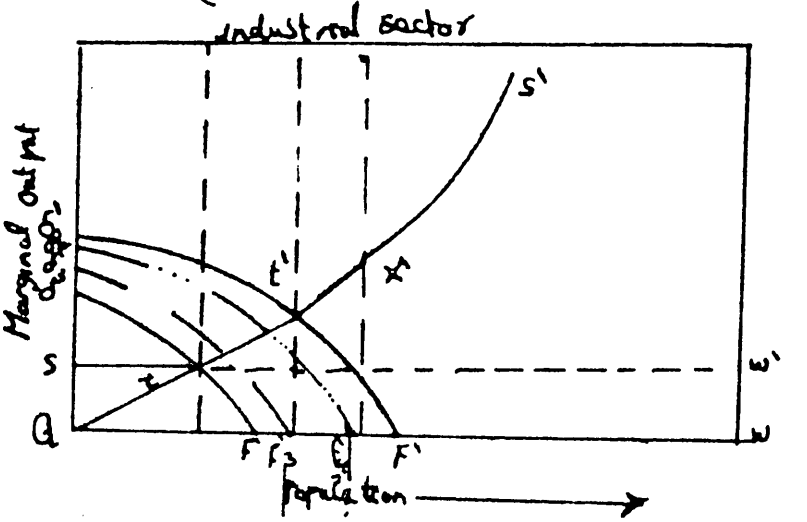

4.2

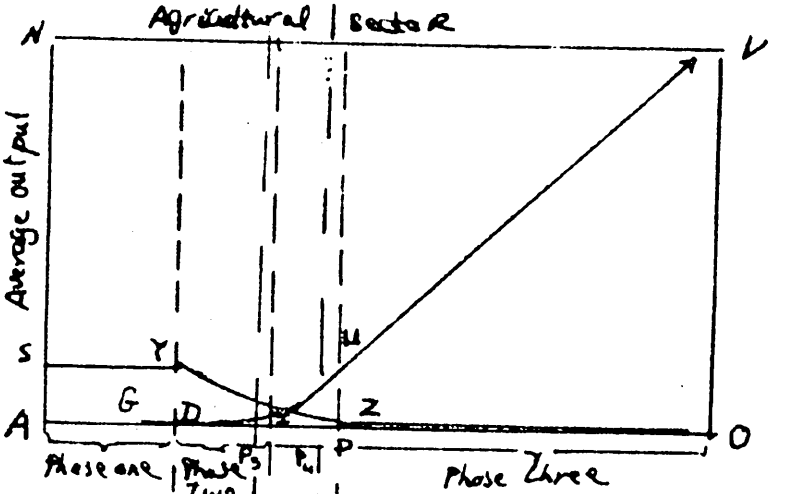

4.3

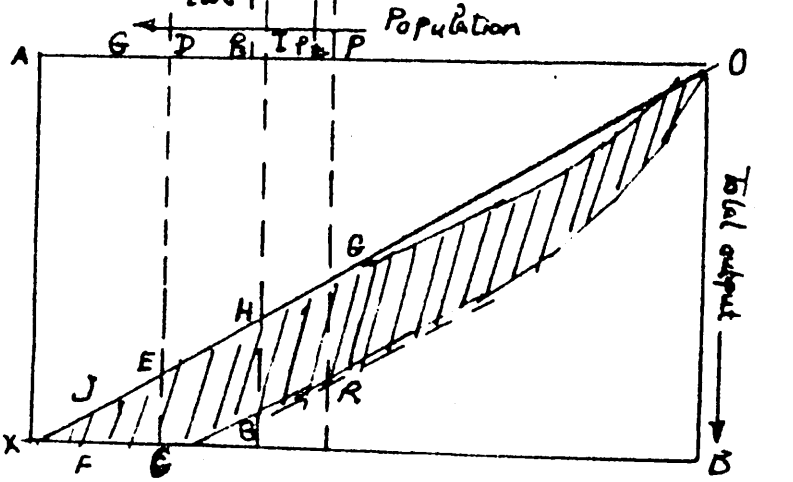

Source: Analysis of data used by the study

٣ - سياسات واستراتيجيات جديدة للتنمية لحل مشاكل العمالة وانخفاض الدخل في القطاعات الزراعية

بعد أن استعرضنا استراتيجيات ونظرية تحويل اعتماد الاقتصاد بالدول النامية من الزراعة الى الصناعة ، وبينا أن سبق فشل تطبيق هذه النظرية في حل مشاكل العمالة وانخفاض الدخل ،هو أن الحكومات في هذه الدول النامية لم تتمكن من توفير الحجم المناسب من الاستثمارات وذلك لتنمية القطاع الصناعي بالمعدل الذي يمكنه من اضافة حجما مناسبا من فرص العمالة الجديدة والتي تمكن من امتصاص البطالة الزراعية بصورها المختلفة .

سنقوم في هذا الجزء بتقديم الأساليب والاستراتيجيات التي نقترح استخدامها كأسلوب للتنمية بالدول النامية ، وذلك لحل مشاكل العمالة وانخفاض الدخل .

ترتبط الأساليب والاستراتيجيات المقترحة بمحددين :

١) ان الموارد المتاحة بالدول النامية هي موارد بشرية تتوفر في صورة عرض دائم لا ينضب من العمالة والتي يصاحبها ظهور البطالة بصورها المختلفة ،أو موارد بشرية غير متوفرة ولا تكفي مد العمليات الانتاجية بالعمالة اللازمة ، أو موارد رأسمالية تتمثل في مساحات من الاراضي تتصف بالمحدودية أو بالوفرة ولكن صفاتها الاستزراعية معدومة مما لا يمكن من التوسع الأفقي لزيادة الانتاج .

٢) والمحدد الثاني أن في الدول النامية لا يتوفر رأس المال الذي يمكن أن يوجه الى تنمية القطاع الصناعي بالمستوى الذي يكفل خلق فرص

العمالة التى تمكن من امتصاص الفائض من العمالة الزراعية .

فى ضوء هذين المحددين ، يجب أن تعتمد اى سياسة أو استراتيجية مقترحة للتنمية على الموارد المتاحة ، اى القوى البشرية التى توجد فى صورة فائض مستمر أو عجز ومساحات الاراضى الزراعية المحدودة والتى لا يمكن زيادتها كثيرا ورأس المال المحدد والمتاح للعمليات الاستثمارية .

تعتمد السياسة المقترحة على تنمية قطاع الزراعة باستخدام الموارد المتاحة . وتعتمد التنمية على أسلوب المزج بين أسلوب تكثيف العمالة واعادة توزيع الموارد الأرضية (تنمية رأسية) باستخدام المتاح من رأس المال المحدود للاستثمار وذلك لخلق فرص عمل جديدة داخل قطاع الزراعة ويتم خلق فرص العمل الجديدة داخل القطاع عن طريق اعادة توزيع استخدام المساحات الزراعية لانتاج حاصلات غير تقليدية من التى تستخدم عمالة اكبر فى الانتاج والتصنيع والتسويق والتى يمكن تصدير انتاجها للخارج ، وبالتالى يكون عائد الانتاج اكبر من الاسلوب السابق استخدامه والذى سينعكس فى صورة ارتفاع للدخل المزرعى . مما يعتبر حلا عن طريق تغيير أساليب وانماط الانتاج الزراعى لامتصاص الفائض من العمالة الزراعية عن طريق خلق فرص عمل جديدة داخل القطاع ، وزيادة رأس المال .

ويمكن عن طريق تغيير النظام الضريبى أن يعاد استخدام الحصيلة الضريبية لزيادة معدلات التنمية بالقطاع الزراعى بمعدل أكبر ، مما يتيح توسيع امكانية تقديم فرص عمل جديدة ، وبعد ذلك يتم توفير رأس المال اللازم لتنمية قطاع الصناعة كمرحلة ثانية بالقدر الذى يمكن من امتصاص الفائض من العمالة الزراعية .

لدراسة ملائمة السياسات والاستراتيجيات المقترحة للدول الناميـــــة فلقد تم اختبارها على كل من مصر وباكستان والهند وايران ٠

أظهرت الدراسة انه فيما عدا ايـران التى تتميز بوافر من النفط الخام فان الموارد الطبيعية المتاحة للاستغلال فى هذه الدول هى اما مـوارد بشرية تتصف بالكثرة أو موارد زراعية مستغلة ولا يكفى انتاجها سـد احتياجـات شعوب هذه الدول من الطعام والمواد الخام ـ الأمر الذى يدعو حكومات هذه الدول الى استيراد أكثر من ٧٠ ٪ من احتياجاتها من هذه المواد من خـارج هذه الدول ، ونظرا لعدم توفر رأس المال اللازم لسداد قيمة ما استورد فان ذلك ينعكس فى صورة عجز فى ميزان المدفوعات لهذه الدول ٠ أما المـــوارد التى يمكن أن تستخدم فى تنمية القطاع الصناعى اما انها محدودة ومستغلـــة فعلا أو تحتاج رأس مال استثمارى كبير فى سبيل استغلالها ، وحيـــث أن رأس المال هذا غير متوفر بالاضافة أن الدراسة أظهرت أن تكلفة خلق فـــرص العمل فى القطاع الصناعى تتراوح ما بين خمسة الى عشرة أضعاف تكلفة خلـــق فرص العمل فى القطاع الزراعى ، فنجد أن تنمية الصناعة بالحجم المطلوب غيـــر ممكـــن ٠ الأمر الذى يؤكد أهمية التركيز على قطاع الزراعة لحل مشاكل العمالـة داخله كذلك لزيادة الانتاجية عن طريق تغيير توليفات الانتاج واعادة توزيـــع الموارد الزراعية المتاحة واختيار الأسلوب الأمثل فى الانتاج مثل أسلوب المـــزج بين تكيف رأس المال والعمالـة ٠

الاختيار لهذا الاسلوب أظهر أنه يمكن امتصاص كل من العمالة الموسمية والبطالة المقنعة داخل قطاع الزراعة فى كل من مصر وباكستان ونحو ٥٠٪ مـن البطالة فى الهند ، كذلك وجد أنه يمكن أن تقدم الزراعة فرص عمل جديـــدة

لتمتص الزيادة المتوقعة فى القوة العاملة بنحو ٢ الى ٤ ٪ من اجمالى القوة العاملة الحالية مع زيادة الانتاج الزراعى بنحو ١٤ ٪ من قيمته الحالية سنويا . كذلك فان عائد الاستثمار فى قطاع الزراعة أسرع من قطاع الصناعة .

كما أن تنمية القطاع الزراعى لا يحتاج تكلفة كبيرة من حيث انشاء الطرق أو الاستصلاح كما فى الصناعة مما يتيح أن يكون العائد لها أسرع ، كذلك فان أى تشريع قانونى تحتاجه التنمية الزراعية يمكن تطبيقه بسهولة مثل قانون الاصلاح الزراعى ... الخ . بينما فى الصناعة يكون ذلك صعبا .

عموما يمكن القول بان تنمية القطاع الزراعى أولا ستمكن من خلق حجم الاستثمارات المطلوبة ، والتى يمكن أن تستخدم فيما بعد لتنمية قطاع الصناعة كما اقترح نظرية فائض العمالة . اضافة الى ذلك فان هذه السياسات والاستراتيجيات المقترحة ستقدم حلا سريعا لفائض العمالة الحالى بالقطاعات الزراعية كذلك حلا للمدى الطويل عن طريق توفير الاستثمارات المطلوبة لخلق فرص عمل جديدة فى الصناعة لامتصاص المتبقى من العمالة الزائدة فى كلا من قطاع الزراعة والصناعة .

الأمر الذى يشجعنا على التوصية بتطبيق سياسة واستراتيجية تنمية القطاع الزراعى قبل الصناعى لحل مشاكل فائض العمالة فى القطاع الزراعى وعدم توفر الحجم اللازم لتنمية القطاع الصناعى بالحجم المطلوب ليقدم حلا لمشكلة العمالة وانخفاض الدخل فى الدول النامية .

المراجـــــــع

1. Arman, I.M., An analytical economic study of the agricultural labourforce in the Arab Republic of Egypt, (Ph.D thesis), University of Wales, Bangor-UK, 1976.

2. Barnard, C.S. and Nix, J.S., Farm Planning and control, Cambridge University Press, 1973.

3. Baumol, William J., Economic theory and operation research analysis, second edition, Prentice-Hall Inc., 1965.

4. Bernstein, Henry, Modernization theory and sociological studies of development, Journal of Development Studies, January, 1971.

5. Carlsson, M.H. and Landgren, I.A., A Monte Carlo method for the study of farm planning, Review of Marketing and Agricultural Economics, volume 37, No.2, 1969.

6. Chenery, Hollis B., Studies in development planning, Harvard University press, Massachusettes, 1971.

7. _____, The role of industrilization in development programme, The Economics of Underdevelopment, Agrawala and Singh, Oxford, 1970.

8. Fei, John C.H. and Ranis, Gustav, Theory and design of economic development, edited by Adelman, Irma and Thorbeck, Erik, The John Hopkins press, Baltimore, 1966.

9. _____, Innovation capital accumilation and economic development, American Economic Review, Volume IIII, 1963.

10. Galenson, Walter, The employment problems in the less developed countries, An Introduction, Published in Essay on Employment, ILO, Geneva, 1971

11. ILO, Employment and economic growth, ILO, Ser.No.67, Geneva, 1964.

12. _____, Employment objectives in economic development, ILO, ser. No.62, Geneva, 1964.

13. ILO, Employment problems and policies in the Philippines, ILO, Geneva, 1969.

14. ___, Problems of employment in Iran, ILO, Geneva,1970.

15. ___, Problems of employment promotion in Pakistan, ILO, Geneva, 1971.

16. ___, Rural employment problems in UAR, ILO, Geneva,1964.

17. Iranian Department of Statistics, Anual statistics, IDS, Tehran, 1965-1978.

18. Indian Department of Statistics, Annual Statistics, IDS, India, 1965-1978.

19. ILO, Annual Statistics, ILO, Geneva, 1965-1979.

20. Lele,Ulma, Designing rural development programs: Lessons from the past experience in Africa, Reading University-UK, 1974.

21. Lewis, Arthur W.,The theory of economic growth, George Allan Ltd., London, 1965.

22. _____,Economic development with unlimited supply of labour, The Economics of Underdevelopment,Agarawala and Singh, Oxford, 1970.

23. Meier, Gerald M.,Leading Issues in economic development,Oxford University press, second edition, 1971.

24. _____ and Baldwin, Robert E., Economic development theory: History and policy, John Wiley&Son. 1957.

25. Pakistan Department of Statistics, Annual Statistics, PDS, Pakistan, 1965-1978.

26. R.E.Egypt's CPMS, Annual Statistics,CPMS, Cairo, 1965-1978.

27. Rostow,W.W., Stages of economic growth, Cambridge University press, 1960.

28. Streeten,Paul, The crisis of Indian Planning, Oxford University press, 1968.

29. Yudelman,Montique,A brief outline of the concept of rural development, OECD, Paris, May 1972.

30. U.N., Annual Statistics, UN, New York, 1965-1978.